اسم المعنى ودلالة التركيب

دكتور

عبدالكريم بن صالح بن عبدالله الزهراني

الأستاذ المشارك للغة العربية وآدابها بقسم الدراسات الإسلامية والعربية

كلية الدراسات العامة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

١٤٤٤هـ-٢٠٢٢م

الملخص

انطلق هذا البحث من خلال اسم المعنى باعتباره محور الدراسة، متخذاً المسار الطبيعي للغة العربية في تمايز الأشياء وتباينها؛ فالمعاني تنشأ من خلال الناموس اللغوي المبني على التباين والتمايز، ويتلمس الفروق الدقيقة بين الأشياء والاعتماد عليها، وتلك الفروق الدقيقة لها أثرها في الإعراب وبناء الدلالة، ويحصل التداخل والتشابه بين الأقسام للكلمة ويزداد التشابه في القسم الواحد من أقسام الكلمة؛ لذا تزداد الضرورة لمعرفة الفروق بين الأشياء مثل الاسم الذي لم يضع له العلماء حدًا جامعًا ومانعًا؛ ولذا كانت الوظيفة في التركيب أحد الطرق التي يمكن تفسير معناه وتكشف الفروق المحددة لخصائصه، والتركيب أحد الطرق التي تولد المعاني، وتتسع مع التركيب فالاسم يكتسب معانيَ لم تكن في أصل وضعه، فقد جمع هذا البحث خصائص اسم المعنى وبين مواضعه في التركيب، فكان التقسيم يرد على الجملتين الفعلية والاسمية؛ يجمع شتات مسائله ويقرب طرقه للباحث المتعلم فبين مواضعه في الجملتين الاسمية والفعلية وبين دلالته المركبة وخاصة ما يتعلق بالخبر مبينا دوران اسم المعنى في فلك الظرفية الزمانية، وكذلك مواضعه في الجملة الفعلية وتناوله من حيث التعدي واللزوم الذي وضعه علماء النحو معيارا للكشف عن ماهية اسم المعنى واسم الذات، وختم هذا البحث ببيان الغرض من ورود اسم المعنى في مكان اسم الذات والعكس، وخرج

البحث بنتائج يتضح من خلالها الفروق الدقيقة بين اسم الذات واسم المعنى وأنها محددة لملامح اسم المعنى.

الكلمات المفتاحية: اسم المعنى، الأذهان، العرض، الجوهر، الزمن، الذات.

عبدالكريم الزهراني

قسم اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات العامة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية .

البريد الالكتروني: akareem@kfupm.edu.sa

Abstract:

Nouns in the Arabic language are either Subject Noun (Ism Althat), or Meaning Noun (Ism Alma'na), in which the noun indicates a meaning of a subject). This research focuses on the second type, Meaning Noun. In general, meanings in the Arabic language arise through the linguistic law that is based on contrast and differentiation, and it touches the subtle differences between things and reliance on them. These subtle differences have an impact on the parsing and the construction of semantics. Overlap and similarity occurs between the sections of the word, and the similarity increases in one section of the word sections. Therefore, the necessity to know the differences between things increases, such as the noun for which the scholars did not set a comprehensive and prohibitive limit. Therefore, the function in the structure is one of the ways that can explain its meaning and reveal the specific differences of its properties. Syntax is one of the ways that generates meanings as they expand with it. As a result, some names acquire meanings that were not in its original form. This research has combined the characteristics of the Meaning Noun and its places in the structure. The division was in response to the verbal and nominal sentences. Also, this research collects the diaspora of the topic's problems and brings its methods closer to the researchers. So, between its places in the nominal and verbal sentences, and its complex connotation, especially what is related to (AlKhabar), showing the rotation of the Meaning Noun in the orbit of adverbs of times. As well as its positions in the verbal sentence and its treatment in terms of transitive and intransitive verbs set by grammarians as a criterion for revealing the meaning of the Meaning Noun and the Subject Noun. This research concludes with a statement of the purpose of the inclusion of the Meaning Noun in the place of the Subject Noun and vice versa. Also, the research concludes with results that show the

subtle differences between the Subject Noun and the Meaning Noun, and how they are specific to the features of the Meaning Noun.sa.

Keywords: Meaning Noun, minds, presentation, essence, time, Subject.

Abdul Karim Al-Zahrani
Department of Arabic Language and Literature, Department of Islamic and Arabic Studies, College of General Studies, King Fahd University of Petroleum and Minerals, KSA..
akareem@kfupm.edu.sa

المقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فالاسم من أهم أقسام الكلمة، بل مدار التركيب يدور حول الاسم، ولا يحصل المعنى ويتم ويتسع إلا بتركيبه، وإسناده في الجملة، وبقي الاسم عند علماء اللغة بدون تعريف يجمع حدوده ويمنع خروجه، وهذا مما جعلني أبحث في جانب من جوانبه، وقسم من أقسامه، وهو اسم المعنى، بعد أن أتممت دراسة اسم الذات، ولذا رأيت العزم يشتد يوماً بعد يوم أن أدرس القسم الثاني اسم المعنى، وتقديم اسم الذات أمر موافق للتفكير العقلي ؛لأنه أسبق في الوجود وله حيز، وكان بعده اسم المعنى، وتابعت النظر فيه فوجدته أوسع باباً وأرحب موضعاً؛ وذلك لاشتراكه مع الفِعْل في المشابهة من وجوه، وخاصة فيما يتعلق بالعمل، فتعدد إعرابه، وتولدت منه المعاني؛ وذلك لتغير الإعراب، وتوجيه الإعراب وتفسيراته؛ و هذا يسهم في معرفة أسباب التعدد في التوجيهات والتفسيرات عند العلماء في اسم المعنى، فكان محل نظر وتفتيش، وما زال باباً مفتوحاً للباحثين لا يمكن لهذا البحث أن يلم شتات ومتفرقات مسائله، هذا في المجال النظري ناهيك عن المجال التطبيقي الذي سيكون أرحب مجالا وأوسع منهاجاً وتعداداً لطرقه.

وهذا البحث سيكشف عن ماهيته وحقيقته في تشكل المعاني المرادة من السياق، ويبين حاجة الجملة إليه ولا يمكن أن تفسر المعاني إلا من خلاله مع ما يحمله من طبيعة في تشكله وتصريفه ومرونة الاشتقاق فيه.

وتبرز الأهمية لبحث اسم المعنى من خلال وضع الفرق وتمييز اسم المعنى عن اسم الذات خاصة، من خلال بيان خصائصه، ليحمل دلالة تميزه وهو ناموس اللغة، وقانونها في البناء اللغوي حيث التباين من أهم السمات التي نضعها لتحديد المعاني، وقد تعددت الحدود للاسم وهي مبنية على التباين بين خصائص الاسم بل لأنواعه المختلفة، ولعل هذا يسهم في الإجابة عن بعض جوانب الاسم، ويحرر بعض مسائله، ويوضح بعض غموضه.

وله أهمية في جعل اسم المعنى محورا للدراسة مبيناً مسار التوجيه في إعرابه، وبيان موضعه من الدراسات النحوية وكاشفاً تلاقي علوم العربية في الكشف عن ماهيته.

كما أنه يسهم في إظهار أهمية تتبع التصنيف الذي يعطي خصائص للكلمة لأنه يساعد في التوصيف للهندسة اللغوية، ومنها الاسم الذي يفرّق بين اسم الذات واسم المعنى فهو مساعد لبرمجته حاسوبيا.

وهذه الدراسة تبين دقة علماء اللغة العربية في وصف اللغة العربية، مع بيان سلامة منهجهم في تفكيرهم، ومتانة الأسس التي قام عليها النحو العربي.

واسم المعنى أحد أقسام الاسم وقد صاحب هذا التقسيم التقعيد النحوي من بدايته فابن السراج أشار إليه في تعريفه للاسم، وقد رأيت أن يكون البحث من خلال مباحث تشرح وتبين ما يتعلق باسم المعنى.

فجاءت مباحثه على النحو التالي:

مقدمة.

تمهيد.

المبحث الأول: خصائص اسم المعنى

المبحث الثاني: مواضع اسم المعنى المفرد في أبواب النحو.

المبحث الثالث: مواضع اسم المعنى في التركيب.

المبحث الرابع: أثر الموقع الإعرابي على اسم المعنى في تحديد معناه.

المبحث الخامس: أغراض استعمال اسم المعنى في التركيب.

ثم الخاتمة التي جاء فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

التمهيد

التركيب يعد حقلا من حقول المعاني التي يتسع فيها معنى الكلمة؛ بل يعطيها التركيب معانيًا متعددة، والتركيب رافد من روافد التطور اللغوي الذي يواكب نمو اللغة وزيادة معانيها، فهناك تلاق بين الصيغة وتركيبها في الجملة قد يكون تلاقيًا متضادًا، ومن هنا نرى تأويلات النحاة وتفسيراتهم تتعدد وتتنوع في إعراب الكلمة في سياق التركيب، فمعنى البنية المفردة له اعتباره وهو الأصل في الوضع، وهو ما يسميه البلاغيون الحقيقة، وبتركيبها مع مفردة أخرى تكتسي عدة معانٍ، قد يخرجها من الذاتية المحسوسة إلى المعنوية الذهنية أو العكس؛ ولذا كان التركيب حقلًا دلاليًا مهمًا، وهو محل نظر هذا البحث، ولا شك أن المعنى المركب له دلالته، فالفاعلية والمفعولية والإضافة استقلت بمعانيها في التركيب، وهذا البحث سوف يعتمد في وصفه على العلاقات بين الكلمات.

وقد أدرك علماء اللغة أن الدلالة تؤثر فيها عوامل متعددة اللفظ والصناعة والمعنى، وقد رتبها ابن جني حسب القوة في ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: اللفظ والثانية: الصناعة، والثالثة: المعنى وقد أراد بالمعنى التركيب حيث جاء ذلك واضحًا في شرحه وبيانه(١).

وقد رأيت أن المعاني الذهنية تدور في فلك الزمن المرتبط بالحدث فكان موطنها وطريق فهمها العقل والذهن، وقالوا عنها إنها الصفات

(١) الخصائص لابن جني : ١٠١/٣.

والأحوال التي تتقلب، وتحدث وتتجدد، وليس لها ثبات أو دوام، وكانت مفتقرة إلى غيرها حتى يصل إلى تصورها العقل فلا يمكن استقلالها؛ ولذا أشبه اسم المعنى الفِعْل من هذا الوجه فحاجته قائمة إلى من يقوم به، وكانت هذه المعاني الذهنية لا تقوم بنفسها، فلابد من تصور فاعل لها يقوم بها، أو يتصف بها.

ومتى استقلت وأصبحت موضوعًا فإن بعض الباحثين يطلقون عليها اسم الذات، وهاتان صفتان متعاقبتان على الاسم، لا يمكن أن يكون اسم ذات، واسم معنى في وقت واحد.

وعندما تأملت الأمثلة التي فسروا بها قولهم، تبين لي أن اسم المعنى لم يتغير وإنما كان فيه شيء من الاستقلال بمعناه، وهذا لا يخرجه عن ماهيته، فقالوا: الشجاعة عظيمة، وقولهم الشجاعة في زيد، فالأولى اسم الذات؛ لأنها استقلت وأخبر عنها، على حين في المثال الثاني اسم معنى، والحقيقة أنها في المثالين السابقين اسم معنى، ولم تخرج عن هذا المعنى في كلا المثالين.

واسم المعنى يتشبث بالزمن ويدور في فلكه، فالحدث الذي من لوازمه الزمن، ومعناها يتشكل بالذهن، أو عن طريق العقل فهو مركب من أحداث وأعراض ليست مشاهدة أو ملموسة أو مسموعة ولها أثار في الحياة في وجود المعرفة، أو يكون له أثر في مشاعر الإنسان في زيادة حزنه، أو فرحه، أو رضاه أو غضبه، وفعل الصفات الحميدة أو الوصف بها لا يمكن معرفة ذلك وإدراكه إلا بتعلقها بالذوات، وجميع الأفعال

ومسميات الحدث هي أسماء معان لا يمكن معرفة هذه الصفة إلا بتعلقها بالذات، لكن هي مدركة بالذهن، من هنا جاءت فكرة هذا البحث، حيث مكانه التأمل في ثنايا الجملة بقسميها الاسمية والفعلية، وتتبع مدارجه، ونلمس مواطنه، وعلاقاته، وطرق تكوينه في الذهن، ولم أفصله عن التركيب في معرفته وتتبعه، مع التفريق بين المعنى المعجمي المفرد والمركب لكي تكون صورته واضحة محررة في الحديث.

اسم المعنى له دور في تشكيل المعنى، من خلال التركيب المفيد، وبرزت الدراسات وتنوعت حول دراسة المعنى، واتخذت مسارات واتجاهات في دراسته، وهنا لا نريد المفهوم العام له، ولكن نريد المعنى الخاص المتمثل في أحد أقسام الاسم وهو اسم المعنى، ودراسته ستكون من خلال التركيب الذي هو أحد الطرق التي يتشكل منها المعنى العام.

ففكرة البحث ترتبط بتقسيم النحاة فقد قسم النحاة الاسم إلى قسمين هما: اسم الذات، واسم المعنى وهو تقسيم ارتبط بالقاعدة النحوية في بداياتها، فالصيغة لها أثرها في تشكيل القاعدة ودورها بارز واضح منذ بدايات التقعيد، ولذا ارتبط التقسيم بمعايير المعنى أو اللفظ، وسنرى كيف تتشكل الجملة العربية بأركانها التي ترتبط بالتقسيمين آنفي الذكر. وقد وجدت اضطرابا في بوصلة تحديد المعنى لاسم المعنى الذي كانت تتجه لمعناه الوظيفي تارة، ولمعناه المعجمي أخرى وزد عليه معنى صيغته، ووضعه، مع ارتباطه الوثيق بمعناه الوظيفي من خلال تركيبه، كل تلك العلاقات أسهمت في تشكيل معناه وفرض الموقع في تركيبه مكاناً يحل

فيه، مع النظر في العلاقات التي تجمعه مع غيره،منها ما يرجع إلى لفظه ومنها ما يرجع إلى معناه، ومنها ما يرجع إلى الوظيفة التركيبية، وكل هذا جعل مساحة التعليل واسعة مع اسم المعنى؛ لكثرة صور صيغه، فجاءت الدراسة متخذة اسم المعنى في حال التركيب محورًا لدراسة اسم المعنى كاشفًا عن كل ما له ارتباط بالدلالة، ولعل التصور المرتبط بالتفكير والمتحرك والمتغير يجعل ذلك كله في القالب الزمني، ورأيت الجملة العربية فرأيتها تدور في فلكين لتتم به الفائدة الزمن والمكان، وهذان أي: الزمان والمكان ثنائية أخرى وجزئيات تتشكل منهما الجملة العربية؛ بل لا تنفك عنها، وقد نظرت هذه الدراسة في الجملتين العربيتين الاسمية بركنيها المبتدأ والخبر والفعلية وما يتولد عنها من منصوبات أو مجرورات، فكانت النتيجة أنها تدور في فلكين لتتم الفائدة فلك الزمنية وفلك المكانية، فما تعلق بالزمن وهو الحدوث والتجدد والتحول والتغيير فهو اسم المعنى بجميع صوره، وما جاء ثابتًا دائمًا يمكن نقله من حيز على حيز أو له أثر ومكان فهو اسم الذات، وقد سبق في دراسة مستقلة قبل هذا البحث.

ويرجع أصل اسم الصفة إلى المصدر واسم الصفة ارتباطه باسم الذات من خلال التركيب ارتباط ربط من جهة واحدة من جهة الضمير لاكتمال المعنى وربط ركني الجملة سواء الاسمية أو الفعلية، فضمير الفاعل أو الراجع للمبتدأ أو المنعوت به،قد يكون وجوده ضروريًا ليكتمل المعنى، ولذا كانت المشتقات من قضايا النحو ومحل

نظره فيعد من التركيب فكان النحو يدرس مثل هذه العلاقات ويكشف عنها، ومما يلحظ أن الصفات متنقلة ولا تثبت على حال وقد تزيد وتنقص، ولا تدوم على حال فكان من لوازم هذه الصفة أن يحملها ذات لنتمكن من تصورها في الذهن، وقد مال إليه علماء اللغة في تعليل لطيف لهم عندما فرقوا بين ما جُمِع جَمْع مذكر سالما، وما جُمِع جَمْع تكسير فعندما يجمع جمعا سالما فهم يريدون الحدث وعندما يجمعونها جمع تكسير يبعدها عن الحدث ويقربها من الاسمية جاء في" شرح الرضي على الشافية):"اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر لمشابهتها الأفعال وعملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفِعْل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفِعْل. وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي إذ شَبَهُها بالفعل أقل من شبهه(١).

وقد وضح السيوطي الفرق حيث قسم اسم الصفة بين الذات والمعنى في كتابه المزهر فقال: (ثم اللفظُ مدلوله إما كلي أو مشخص والأول إما ذاتٌ وهو اسم الجنس أو حدَث وهو المصدر أو نسبة بينهما وذلك إما أن يكون يُعْتَبَر من طَرَفِ الذات وهو المشتق أو من طَرَف الحدَث وهو الفِعْل)(٢)

(١) شرح الرضي على الكافية :١١٧/٢.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها – للسيوطي : ٤٠/١.

وهذا الذي ذكره ابن يعيش وغيره صواب فإن جمع الصفات جمعاً سالماً يدل على إرادة الحدث وجمعها جمع تكسير يبعدها عن إرادة الحدث ويقربها إلى الاسمية.

وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ [الحجر:٢٢]، ولم يقل وما أنتم له بخزنة. وقال:﴿ وقال لهم خزنتها﴾- الزمر:٧١، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر:٤٩]، فأنت تلاحظ أن (خازنين) تفيد الفعلية بخلاف (خزنة) فإنها لا تدل على الفِعْل وإنما تدل على الاسم إذ هو اسم صنف من الملائكة الموكلين بالنار.

ويوضح هذا الأمر استعمال القرآن للرواسي والراسيات جمع (راسية) فقد وردت (الرواسي) تسع مرات في القرآن الكريم كلها بمعنى الجبال كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [الرعد:٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [فصلت:١٠]، ولم ترد راسيات إلا مرة واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ [سبأ:١٣].

فأنت ترى أنه لما أراد الاسمية جمعها جمع تكسير ولما أراد الحدث جمعها جمعاً سالما، فكل ما كان أقربَ إلى الفِعْل كان من جمع التكسير أبعدَ، وكان البابُ فيه أن يُجمع جمعَ السلامة(١)

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٥٠.

وقد ورد عند سيبويه ربط اسم الصفة بالفعل يقول في نصب ضاربًا وترجيح رفعه (لأن ضاربًا اسمٌ وإن كان فى معنى الفِعْل)[1] وقد أشار لمثل هذا في أكثر من موضع في الكتاب.

وما قرره العلماء أن الذات اسم قائم بنفسه واسم الصفة لا يقوم بنفسه، هذا يرجح أن اسم الصفة أقرب إلى الحدث ودلالته على الفِعْل، وأقرب شبهًا بالفعل، فاسم المعنى دلالة الحدث لا تنفك عنه، ولا علاقة له باسم الذات إلا من خلال الرابط بضمير يتضمنه ليكون رابطًا بالمبتدأ، أو بصاحب الحال، أو الموصوف، ولذا التباين مطلب من مطالب العربية ونلحظ أن التقسيم للكلمة فيه تباين في دلالتها لكن عندما يكون التباين في فرع واحد وفي قسيم واحد فلا شك أنه سيكون دقيقًا وخفيًا عن التباين الحاصل بين فروع القسمة الرئيسة، وفرع الاسمية فرع واحد، فاسم الصفة هي أقرب إلى اسم المعنى، وتعلق الذات بها من خلال التضمين، والتضمين لا يكون بين فروع قسمة الكلمة الكبرى وإنما يحصل بين المتشابه في الفرع الواحد غالبًا.

ولعل هذه الدراسة تسهم في توضيح تلك التفسيرات، والتوجيهات، والتأويلات النحوية التي جاءت عند النحاة.

ولكي يكون البحث شاملًا لكل جوانبه رأيت أن تكون الدراسة للجملتين العربيتين الاسمية والفعلية حيث هي المكونات الأساسية للجمل

(١) الكتاب : ١/١٠١.

العربية لتكون دراسة شاملة لقضايا نحوية تركيبية، وبذلك نستطيع تحرير مسائل البحث والخروج به من المستوى الصرفي والمعجمي.

الدراسات السابقة:

لم أجد في حد علمي من تناول اسم المعنى في دراسة تبين دلالته في التركيب، حيث جاء في هذه الدراسة محورًا من محاور الدراسة، وقد أشارت إليه تلك الأبحاث التي تناولت المصدر واسم المصدر لكنها كانت تدور في فلك الوزن أو التفريق بين المصدر واسمه، أو الحديث عن الأوزان وتحديدها، أما الإشارات التي ذكرت اسم المعنى فقد وردت مفرقة في أبواب النحو.

أو تلك التي درست اسم المصدر، أو المصدر، أو المشتقات، وكلها دراسات لم تبن على جعل اسم المعنى محورًا للدراسة مع التلاقي في كثير من مسائل النحو وأبوابه، ومن تلك الدراسات اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن الكريم، لمحمد المختار محمد المهدي عبدالله نشر في مجلة كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى العدد الأول سنة ١٤٠١هـ و١٤٠٢هـ

وبحث الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي – أسماء المصادر – مجلة التراث العربي – العدد: ٢٠ السنة الخامسة ١٤٠٥هـ

ونؤكد أن فكرة هذا البحث هي جمع ما تفرق وتحليل ما ورد لعقد الصلة بين مسائله وعقد المقارنات التي تبين سبيله وتحرره مما زاد غموضه ووضع الفروق التي تجعل منه موضعًا صالحًا وتعليلًا قويًا مع

بيان أدق الوصف له فنجمع ما تفرق في أبواب النحو وضم مسائل اسم المعنى ودلالة تركيبها مع بيان أثرها في تشكيل القاعدة.

وفكرة البحث تقوم على ناموس اللغة العربية الذي يحدد الفروق بين الكلمات لتتضح معانيها مع دراسة ذلك من خلال الموقع الإعرابي، ونظرية التقسيم للكلمة تقوم على هذا المفهوم؛ لتحديد إعراب كل كلمة وكان من الضروري التباين بين الأسماء في معانيها المعجمية، ولكنها من الناحية التركيبية قد تشكل معانيَ مختلفة لا يؤديها إلا الموقع الإعرابي؛ ولذا لا نجد الحمل على النظير أو التضمين لا يقع في الغالب إلا في الفرع الواحد في التقسيم.

مصطلحات الدراسة:

من المصطلحات الاسم: وقد ترك سيبويه تعريفه وقد علل العلماء لترك إمام النحو تعريف الاسم والاكتفاء بالتمثيل، بأمرين هما:

الأول: لوضوحه؛ لذا اكتفي بالتمثيل كما ذكر ذلك الزجاجي(١).

والثاني: لا حد ولا تعريف للاسم ولا وجود لتعريف شامل أو لا تنطبق عليه شروط التعريف ومنها أن يكون جامعًا ومانعًا وما ذكر مفهوم كلام ابن الأنباري(٢).

(١) الإيضاح في علل النحو:ص ٤٩.

(٢) أسرار العربية: ص١٠.

ولا شك أن التعريفات للاسم كثيرة لتعدد الاتجاهات التي تريد تخصيصه في جانب من جوانب المعرفة؛ لذا كثرت حدوده التي أحصى بعضهم أنها زادت عن سبعين حدًا(١).

وبالنظر إلى هذه التعاريف نجد أن لها منحيين هما:

المنحى الأول: اعتمد أصحابه على معناه في أصل الوضع.

والثاني: اعتمد على وظيفته في التركيب وكلا المنحيين محتاج إلى الآخر فكل منحى مؤثر في صاحبه.

أما ارتباط الاسم بالمعنى فجاء له عدة مصطلحات التي يطلقها النحاة على اسم المعنى ومنها أسماء الأذهان، أو اسم غير محسوس، أو الاسم المعقول، أو اسم لا حيز له أو اسم العرض.

ولم أجد بين هذه المصطلحات فروقًا يمكن تسجيلها في هذا البحث إلا أن بعضها اقترن ذكره بضده فمثلًا أسماء الأعيان يقابلها أسماء الأذهان، اسم الجوهر يقابله اسم عرض، واسم ذات واسم معنى، والدراسات العربية اللغوية لم تهمل المعنى في جميع المستويات سواء على مستوى المعجم، أو المستوى الصرفي، أو المستوى النحوي، ولكل حقل خصائصه في التناول والمنهج وهذه الدراسة تحاول أن تتخذ اسم المعنى محورًا للدراسة وموجهًا لهذه الدراسة بعد تحديد المعايير التي لها صلة واضحة في دراستنا، فالدلالة تناولتها الدراسات المعجمية

(١) المرجع السابق: ص١٠.٩.

بطريقة تعتمد على معيار الاستبدال كما تسميه الدراسات الحديثة، ومعيار التألف، أو التضام وهي القرينة المعنوية أو اللفظية وهذا المعيار هو الذي نحتاجه في دراستنا هذه في اسم المعنى ودلالة التركيب؛ فالمعنى لا يمكن معرفته إلا مركبًا ولا ينظر إلى دلالته المفردة منفردة، بل ينظر في دلالتها مركبة وهذا ما كان يشير إليه النحاة فمعرفة الفروق بين الصيغ أو الكلمات لا يفي بالغرض وهذا ما كان يؤكده عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها(١) فالدراسات العربية فرقت بين المصدر واسم المصدر وجعلت الإعراب يحدد معناه، وكثرت التوجيهات في إعراب الكلمة يرجع تفسير ذلك إلى كونه اسم ذات و اسم معنى، وهي العلة من علل التعدد في إعراب الكلمة، ولو دققت النظر لوجدنا المرجع في ذلك الفرق الداخلي للكلمة بين اسم معنى واسم ذات، وخاصة ما وقع في المنصوبات والذي سنشير إليه في الفرق بين المفعول به والمفعول المطلق عند الحديث عن التعدي واللزوم، ولا شك أن الصلة وثيقة بين الإعراب و المعنى الوظيفي، ولا شك أن وظيفة الكلمة لا تأتي إلا من خلال صيغتها ووضعها، ومهما تعدد المعنى ومستوياته المعجمية، أو الصرفية، أو الوظيفية، فالمعنى قد يتجه نحو المعنى المعجمي، وإلى المعنى الدلالي، ويبقى المعنى الوظيفي خاصًا بعلم النحو الذي كانت

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر . ص ١٠٤.

عنايته بالتركيب[١] واسم المعنى له دلالته المعجمية المحددة في مصدره أو أصل اشتقاقه، وقد حاولت الصيغة الصرفية المعروفة التي حاول النحاة أن يضعوا لها ضوابط وخاصة فيما يتعلق بالتفريق بين صيغ المصدر واسم المصدر والصفة والاسم.

الدلالة: لغة: وَقَدْ دَلَّه عَلَى الطَّرِيقِ يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، وَالْفَتْحُ أَعلى[٢].

دلَّ دَلَلْتُ، يَدُلّ، ادْلُلْ دُلَّ، دَلالةً ودِلالةً، فهو دَالّ ودليل، والمفعول مَدْلول، دلَّ الشَّخصَ إلى الشَّيءِ دلَّ الشَّخصَ على الشَّيءِ: أرشده وهداه إليه قاده عيَّن له المكانَ "مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ[٣]

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾

[سبأ:١٤] خيرُ الكلام ما قلَّ ودلَّ: أفضل القول ما يعبّر عن معنى كثير بوجيز الألفاظ- مَوْقِفٌ يدلُّ على ذكاءٍ مَوْقِفٌ يدلُّ على خجلٍ: يَنُمُّ عنه[٤].

الدلالة اصطلاحا: علم الدلالة من المصطلحات الحديثة وهو المرادف للمعنى، والغرض، عند علماء اللغة قديمًا.

---

(١) مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٦.

(٢) لسان العرب : فصل الدال المهملة :٢٤٩/١١.

(٣) انظر صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج أبي الحسن تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي .نشر :دار أحياء التراث العربي .بيروت. ١٥٠٦/٣ باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب .

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة مادة دلل : ٧٦٢/١.

وعرفت الدلالة: بأنها كون الشيء بحالة يلزم العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال، والثاني المدلول(١).

وهي العلاقة بين الدال والمدلول، وقد استقر في المفهوم اللغوي أن الدلالة: هي العلاقة بين الدال اللفظ والمدلول المعنى(٢).

حدود الدراسة:

وحدود هذه الدراسة النظر في اسم المعنى وتأمل تلك التحولات التي قد تفرض عليه من خلال موقعه الإعرابي، وذلك من خلال الجملة الاسمية أو الفعلية، وهي دراسة وصفية تحليلية، ولن تقف هذه الدراسة على التحولات في المناهج الحديثة التي تشهد تحولات في دراسة اللغة بين الشكل والوظيفة، أو تعقد مقارنة بين الاتجاهات الحديثة والموروث اللغوي عند العرب، فهي محاولة لاستقراء ما وجد من إشارات لاسم المعنى في الدراسات اللغوية، مع بيان تلك التحولات التي يمكن استنباطها من خلال استعمال اسم المعنى مركبًا داخل الجملة العربية، والكشف عن معيار من معايير النحاة في التفريق بين اسم المعنى واسم الذات، والتي وردت في حديثهم وفي تعليلاتهم للقاعدة النحوية فهي من الفروق المعتبرة في حديثهم ومن المسلمات المقننة في حديثهم؛ بل مشاركة في التقعيد للنحو العربي.

---

(١) التعريفات، الجرجاني ،تحقيق ،عبدالمنعم الحفني ،دار الرشاد القاهرة ص١٣٩.

(٢) علم الدلالة بين النظر والتطبيق ،أحمد الكراعين ،المؤسسة الجامعية .بيروت .ص ٨٤.

مع بيان الوضوح الذي تجده في الوصف عند سيبويه لهذه الظاهرة والمعيارية التي ظهرت بعد سيبويه لم تكن توضح التمايز بين اسم المعنى واسم الذات، ولم تكن واضحة إلا في المواضع التي تسبب اضطرابًا في التركيب كالأخبار عن الجثة بالزمن.

فاسم المعنى يدور في فلك الفِعْل ولا ينفك عنه وكأن الظرفية الزمانية من لوازمه التي لا تنفك عنه؛ ولذا نرى أن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرًا والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كما في قولهم: أزورك طلوع الشمس وأجيك مجيء الحاج(١) وينعقد التشابه بين اسم المعنى والظرفية الزمانية لاشتمالها على الزمن وكثيرًا ما يرد في تعليل النحاة، ومن ذلك تعليل تشبيه كلمة حقًا وإنما هو مشبه به من جهة أنه اسم معنى كما أن اسم الزمان اسم معنى وأنه مشتمل على المحقق كاشتمال الزمان على ما وقع ويدل على أنه سلك به مسلك الزمان و وقوعه خبرًا عن المصادر لا عن الجثث(٢).

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .لابن هشام : ٢٤٦/٢.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان : ٢٥٨/٧.

المبحث الأول
خصائص اسم المعنى

الخصائص التي يتسم بها اسم المعنى، هي خصائص الفِعْل، وهي وجه الشبه بين اسم المعنى والفعل، وقد جاءت على النحو التالي:

١-اسم المعنى لا يقوم بذاته فدلالته تقوم على لازم من لوازمه كالجهل والعلم وقد اقترن هذا بتعريفه، فكل من عرف لاسم المعنى نجد أن هذه الخصيصة مقترنة بالتعريف واسم الصفة أقرب لاسم المعنى فهو مشتق من الحدث غالبًا والمصدر اسم معنى وهو المتضمن للحدث.

٢-اسم المعنى مفرد دائمًا؛ والسبب في هذا أنه يدل على الحدث والحدث قليله وكثيره بلفظ المفرد ولا يجمع فليس له أجزاء يمكن أن نجمعها ولما جمع اسم المصدر فهو تجريد عن الحدث وتمحيض الاسمية عليه فإذا جرد المصدر عن الحدث فيمكن أن يجمع ويصبح اسم عين وهنا يجوز جمعه، وقد سمي بالمصادر واستعمل كثير من الأسماء نيابة عن المصدر ويرى السهيلي أن المصدر إذا أصبح مختلف الأنواع فهو اسم مشتق من الفِعْل استغني به عن المصدر لخصوصه وعموم المصدر أو مصدر أجري مجرى الأسماء كعدل وعدول(١)

ومما نقله المحقق أحمد تيمور باشا: أن الظرف لا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدر(٢).

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي: ص ٣٧٣.

(٢) السماع والقياس، لأحمد تيمور ص ١٩.

ومن ذلك "النَّجْوَى" بمعنى المُناجاة، وهي المُسارَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء:٤٧]

ولذلك وُحّد، و"هم" جماعة لكونه مصدرًا جُعلوا نفسَ النجوى مبالغةً، كما يُقال: "رجلٌ عدلٌ"، و"قومٌ رِضى". وكذلك "اللَّوْمَى" بمعنى اللَّوْم(١)

٣- من خصائص اسم المعنى التذكير:

اسم المعنى مذكر؛ ولذا وردت بعض المصادر مذكرة والمخاطب بها مؤنث؛ لأن المقصود المصدر، وهو الحدث ولا يصف الحدث بالتذكير أو التأنيث، وحكموا بذلك في غير موضع فيرون أن المصدر من المذكر ولا يدخله التأنيث؛ ولذا حكموا على ما آخره ألف تأنيث في اسم معنى من المصدر لا تكون للتأنيث، ومن المعلوم أن المصدر اسم مذكر لا يدخله معنى التأنيث، فلا تكون الألف للتأنيث في أسماء المعاني كـ "الدَّعْوَى" بمعنى الادّعاء، و"الرّعْوَى" أيضًا مصدرٌ بمعنى الارْعِواء يُقال: "ارْعَوَى عن القبيح" إذا رجع عنه، وهو حَسَنُ الرَّعْوِ والرَّعْو والرَّعْوَى.

ومن المسائل التي يتبن لنا أن المصدر يدل على الحدث المذكر ما لحق فعيل بمعنى المفعول فلو لحقته تاء التأنيث خرج من دلالته على الحدث إلى الدلالة الاسمية فالذبيحة اسم لما يعد للذبح، يقول سيبويه: يقال شاة ذبيح كما تقول ناقة كسير وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك، وذلك

(١) شرح المفصل للزمخشري : ٣/ ٣٨٦.

أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية فإنما هي بمنزلة ضحية(١).

وذكر ابن جني أن بقاء المصدر على التذكير أقوى ففيه بقاء على الأصل، وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها(٢).

٤-اسم المعنى يقع عليه النفي فالنفي لا يقع على اسم الذات؛ ولذا قيل لا نافية للجنس ولعموم اسم الجنس قارب اسم المعنى من هذا الباب فوقع عليه النفي ومن أخوات كان ليس تفيد النفي ولا تقع إلا ناقصة ولا يمكن أن تكون تامة لوقوع النفي على اسم المعنى فيها.

(١) الكتاب سيبويه : ١٦٧/٣.

(٢) الخصائص :٢٠٩/٢.

المبحث الثاني
مواضع اسم المعنى المفرد في الأبواب النحوية

لم تهمل الدراسات النحوية الحديث عن اسم المعنى ومواضعه في أبواب النحو، ومن ذلك حديثهم عن الاسم المؤول، حيث نجد من تقسيماتهم، الاسم الصريح، والاسم المؤول المقصود به اسم المعنى.

١-المؤول بالصريح:

يقصد به: اسم المعنى "المصدر" المأخوذ من حروف المصادر وما دخلت عليه، وحروف المصادر خمسة "أنَّ، أنْ، كي، ما، لو" والمشهور منها الأربعة الأولى، أما الحرف الأخير فلا شهرة له، ويستعمل حرفًا مصدريًّا بعد الفعلين "ودَّ، يودّ[1].

٢-**المصدر**: جاء حديث النحاة واضحًا عند حديثهم عن المفعول المطلق فيقولون نصب على المصدرية، فالمصدر اسم معنى فكل ما أطلق عليه النحاة مصدرًا فهو اسم معنى وأما اسم المصدر فيرى الكثير منهم أنه مادة الفِعْل فيرجع الى اسم الذات؛ حيث فارق الفِعْل إلى الاسم، وفي هذه الحالة إذا وقع اسم المصدر في الجملة الفعلية فإعرابه يحدد معناه هل هو ذات أو اسم معنى أو اسم ناب عن المصدر أو كان اسم أجري مجرى المصدر وكل التأويلات والتفسيرات والتوجيهات كانت تتجه إلى معنى الاسم هل يراد به المصدر أم يراد به اسم المصدر

(١) شرح التصريح بمضمون التوضيح :١١٦/٢.

وكانت علة الخلاف في التوجيه وسبب من أسبابه تشكل الخلاف في توجيه المعلول لإعراب يكون اسم ذات أو اسم معنى.

٣-**ظرف الزمان**: موضع الحدث؛ ولذا هو أقرب الى اسم المعنى وقد فرق النحاة بين المنصوب و المرفوع من ظروف الزمان ومما قرره النحاة من وجوب النصب لبعض الظروف ويرجع إلى التفريق بين ما لازم الظرفية والمختص بوقت وغير المختص؛ وكل هذا يرجع إلى ظرفية الفِعْل وفائدة ذلك فيجب النصب فيه إذا كان ظرفًا لفعل من الأفعال أو ظرفًا ناب مناب المصدر.

المبحث الثالث
مواضع اسم المعنى في التركيب

١- اسم المعنى في الجملة الاسمية:

الحديث عن اسم المعنى في الجملة الاسمية لن يكون حديثًا محصورًا بأحد الموضعين المبتدأ أو الخبر مع غلبة موضع الخبر عليه؛ لكن الحديث سيكشف لنا تلك العلاقات الضرورية التي يتكون منها المعنى وقد شرط النحاة في كثير من التراكيب أن تكون مفيدة ومعيار الإفادة من عدمها حيث ورد في تعريف الخبر أنه الجزء المتم الفائدة وتمام الشيء إكمال لشيء واحد متفق المعنى متوافق في مورده فالعلاقة لا تكتمل بين المبتدأ والخبر إلا بتحصيل الفائدة والفائدة لا تكون إلا بعلاقة زمانية أو مكانية بين المبتدأ والخبر؛ ولذا فاسم المعنى مشتمل على الزمن واسم الذات لا يفيد الزمن ومستقل بذاته ومعناه فلا يصح أن يكون الذات جزءًا متممًا للفائدة إذا وقع خبرًا عن اسم زمان بينما اسم المعنى يصح أن يقع خبرًا عن اسم الزمان فاسم الذات يبتعد عن الزمن واسم المعنى يشتمل على الزمن فجماع الأمر فيها أن تتوافق العلاقة بين اسم الذات واسم المعنى من حيث الزمانية والمكانية.

فإذا وجدنا الفائدة أخذنا بها والفائدة راجعة إلى وجود عنصرين الظرفية الزمانية والمكانية، وهذا التحليل وجدناه في تفسيرات النحاة وتأويلاتهم في أمثلة واردة وشواهد مسموعة عن العرب فقد جاء اسم الذات خبرًا عن ظرف زمان فلا تقل: الجمعة زيد فيمنع النحاة مثل هذه

الجمل لعدم الفائدة فإذا أفادت أجازوا ذلك ورأيت في بيان الحالات الجائزة أن الفائدة حاصلة باسم المعنى وتدور في فلكه وهذا ما اجتمعت عليه تفسيرات النحاة وتأويلاتهم لحاصل الفائدة فقولهم الليلة الهلال أو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدًا أمر: أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة هي:

١- أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ويكون مع ذلك مجرورًا بحرف الجر في نحو قولك: " نحن في يوم قائظ، ونحن في زمن كله خير وبركة " ولا يجوز في هذا إلا الجر بحرف الجر في فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في.

٢- أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى نحو قولهم: الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: اليوم خمر، وغدًا أمر، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر.

٣- أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتًا بعد وقت، نحو قولهم: " الرطب شهري ربيع، والورد شعبان، ونحو قولنا: القطن شهر رجب، ويجوز في هذا النوع أن تجره بحرف الجر في، فتقول: الرطب في شهري ربيع، والورد في شعبان[١].

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢١٥/١.

ونتبين من الأمور الثلاثة أنها تدور في فلك اسم المعنى لتعلق الجار والمجرور باسم معنى في الأول، والصراحة بتقدير اسم معنى في الثاني، والمشابهة باسم المعنى في الثالث.

وبين النحاة علة ذلك بقولهم: والفرق أن الأحداث أفعال وحركات ولابد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها، "فإن حصلت فائدة جاز" الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات(١).

ولو وقع اسم المعنى في موقع المبتدأ مثل العلم في الكتب والعلم طريقه طويل والعلم عظيم الفائدة، والعلم يعلو بصاحبه إلى غير ذلك من الأمثلة فلا يصلح أن تخبر عنه باسم ذات جامد إلا إذا حمل الخبر معنىً من المعاني التي تدل على الحدوث والتجدد.

ومن المسائل القريبة من الآنفة إذا وقع المصدر نائبًا عن فعله هو خبر عن اسم عين مثل: أنت سيرًا سيرًا، وفي هذا يقول النحاة: إن الناصب حذف، ومن أسباب ذلك أن يخبر عن اسم عين بفعل جعل مصدره بدلًا من اللفظ به مكررًا نحو: "أنت سيرًا سيرًا" أو إذا حصر بـ"إنما" أو بـ"إلا" نحو: "إنما أنا صبرًا" و"ما الملهوف إلا حزنًا".

والأصل: أنت تسير، وإنما أصبر، وما الملهوف إلا يحزن.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو- للشيخ خالد الأزهري : ١/ ٢٠٨.

فحذف الفِعْل حذفا لازمًا، لأجل التكرار والحصر(١).

ولذا لا يقع المصدر المؤول خبرًا إذا كان المبتدأ اسم عين، وجاز لاسم معنى في جميع الصور؛ ولذا حكم ابن مالك بجواز ذلك في اسم المعنى يقول: وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلًا مقرونًا بأن كقولك: إنّ الصلاح أن يعصى الهوى(٢).

ولذا امتنع أن يقع الخبر أن والفعل مع اسم عين واقتران أن مع عسى يرجع ذلك لهذه المعاني.

ولذا فإن اسم المعنى موضعه الأصلي الخبر في الجملة الاسمية، وإذا وقع اسم ذات فإن تأويله بالمشتق وكذا الاسم الجامد، فإن تأويله بالمشتق والمشتق فيما رأيت هو اسم معنى، وهو رأي الكوفيين يقولون إنه في معنى ما هو صفة وذكر الرضي قول الكسائي في زيد أخوك أن هذا التمثيل يتحمل الضمير، وكأنه نظر إلى معنى: زيد أخوك متصف بالأخوة، وفي هذا زيد، أي متصف بالزيدية أو محكوم عليه بكذا(٣).

وإذا وقع الخبر شبه جملة فإن الظرف والجار والمجرور ليس الخبر عند النحاة فقد جعلوه معلقًا بمحذوف، وتقديره عند النحاة اسم معنى(٤).

ومن المسائل التي ذكرها النحاة وبينوها ما وقع في حديثهم عن همز إن يجب فتحها في مواضع تتعلق باسم المعنى.

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٦٥/٢.

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك :٤٧/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي :٩٧/١.

(٤) الأصول : ٦٣/١.

يقول النحاة: ومن مواضع فتح همزة إن أن تكون خبر اسم معنى، نحو: أمرك أنك ذاهب، فقد كان معيار الفتح في همزة إن هو وقوعها في خبر اسم معنى، ففتح الهمزة لتكون مصدرية، والمصدر اسم معنى حيث يدور في فلك الحدث.

وإذا أخبر عن اسم ذات: زيد إنه فاضل، نقول: هنا وجب الكسر؛ لأن المبتدأ اسم ذات ولا تفتح إلا مع المصدر والمصدر لا يقع خبرًا عن اسم العين وحينئذٍ لا بد من كسر همزة إنَّ(١)

بل جعل النحاة المعيار على وقوع المصدر خبر عن المصدر دليلا على أن الكلمة من أسماء المعاني، أو أنها ضمنت معنىً من معاني اسم المعنى أو معاني الظرفية الزمانية، فالزمان لا يخبر به إلا عن اسم معنى، فكلمة حق يرى النحاة أنها وقعت خبرًا عن مصدر، ولا تقع خبرًا عن جثة، يقول البغدادي: على أن "حقًّا" في معنى الظرف، فأن مع معموليها مؤولة بمصدر فاعل لثبت محذوفًا، أو فاعل للظرف على الخلاف في نحو: أعندك زيد؟ أو مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبر، وإنما قال في معنى الظرف؛ لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق، كاشتمال الظرف على المظروف، والدليل على أنه جارٍ مجرى الظرف وقوعه خبرًا عن المصدر دون الجثة؛ كما أن ظرف الزمان كذلك(٢)

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، للحازمي : رقم الدرس المفرغ :٤/٣٨.

(٢) الخزانة، للبغدادي: ٢٧٣/١٠، وانظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : للعيني : ٤٧٥/١.

من المعاني المتعلقة باسم المعنى النفي والاثبات فاسم الذات لا ينفى، ولا يتعلق بالذوات، ولذا نفي اسم الذات لا يرجع إليه وإنما يرجع إلى صفة من صفاته، أنه متى قيل "ما زيد" توجه النفي إلى صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها وإنما تنفي صفاتها(١)؛ ولذا جاءت ليس ناقصة، ولا يمكن أن ترد تامة لأن معنى النفي يكون في الصفة لا الذوات.

ويمكن تلخيص ذلك أن نقول: إن الخبر موضعٌ من المواضع التي يتسع معنى اللفظ فيه، وحقل من الحقول المعنوية التي تولد فيها الدلالة؛ لذا نرى أن الخبر إذا وقع اسم ذات فالمقصود منه اسم معنى، فهذا جبل، وأنت جبل فكلمة جبل اتسع معناها في المثال الثاني، فاللفظ واحد ولكن التصور في المثال الأول الحقيقة، والثاني معنى الثبات، والذي أخرج هذه الكلمة إلى المعنى الثاني موضع الخبر، وهي الحقيقة والمجاز، والمجاز لا يكون مجازًا إلا في حال التركيب.

وعبر الدكتور محمد أحمد خضير عن هذا بقوله: الموقعية وذكر ما اشترطه النحاة لما يقع موقع الخبر(٢) وكل ذلك يرجع إلى ما ذكرناه، أن الخبر من المواضع التي يتسع فيها معناه، وكل التفسيرات والتأويلات تجنح إلى اسم المعنى، وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه حيث جاء في كتابه وصفه الخبر واطلق عليه الحال وناقش قضية الخبر حيث يرى أن

(١) الايضاح في علوم البلاغة : ٣/٢٤.

(٢) التركيب والدلالة والسياق دراسات تطبيقية .د. محمد بن أحمد خضير ص٢٠.

الخبر حالة من الأحوال التي يصف المبتدأ ويكشف جهلًا وقع على المخاطب، وحديثه فيه دلالة على الحركة والحدث من المصاحبة للخبر(١).

٢-اسم المعنى في الجملة الفعلية:

اسم المعنى يدور في فلك الفِعْل فهو اسم الحدث كما يعبر عنه بعض النحاة، ولذا احتل مواطن كثيرة مع الجملة الفعلية، وخاصة فيما يتعلق بالمنصوبات منها، ويمكن الحديث عنه من خلال النظر إلى الفِعْل تأكيدًا وتأثيرًا، وحدوثًا وتجديدًا، وجماع الأمر يتعلق بالزمن فما دل على زمن ولو من لوازمه فهو اسم معنى، وما دل على مكان فهو اسم ذات، وسنتحدث عن اسم المعنى في الجملة الفعلية من خلال هذا المفهوم والتصور، وسيظهر من خلال ذلك ما نصبو إليه لتحرير مفهوم اسم المعنى في الجملة الفعلية، ومن خلال ذلك سيتضح لنا ما سطره العلماء و عجيب ما صنعوه، فهناك إشارات ولمحات تحتاج إلى زيادة بيان وتوضيح، ويمكن تقسيم الحديث إلى الفقرات التالية:

أولاً: قضية التعدي واللزوم في الفِعْل:

في تحرير النحاة لتمييز الفِعْل المتعدي واللازم تجد مساحة لاسم المعنى حاضرة وقسيمه اسم الذات فالنحاة لم يحكموا على الفِعْل بالتعدي واللزوم إلا من خلال النظر في نصب المفعول به، فالفعل المتعدي لا

(١) الكتاب طبعة بولاق ٢٦/١.

يحكم بتعديته إلا إذا نصب المفعول به الذي يرجع إلى اسم ذات ولا يحكم بنصب المفعول المطلق، ولا المفعول لأجله، أو المفعول فيه فالفعل اللازم ينصب المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والسبب في ذلك أن الفِعْل يجري معها بسبب من الأسباب، ويتعلق بها فلا يحكم بتعدي الفِعْل إلا إذا نصب المفعول به وهذا ما قرره سيبويه في كتابه حيث قال: (ويَتعدّى إلى الزَّمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنى لمَا مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيَذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالًا على وقوع الحدث، وذلك قولك قَعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غدًا فإن شئت لم تجعلهما ظرفًا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث.

ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسمًا للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانًا، وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلسًا حسنًا، وقَعدْتُ مقعدًا كريمًا، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهًا من الوجوه. وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت.

والأماكنُ لم يبن لها فِعْل، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقرب؛ ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو وفي قولهم مكة وعمان ونحوها ويكون منها خلق لا تكون لكلّ مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر. والدَّهرُ ليس كذلك، والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلى الفِعْل أقربُ)[1]. وقد فرق سيبويه بين ظرف الزمان والمكان فجعل الأماكن لها جثة أما الدهر فإنما هو مضي الليل والنهار فهو إلى الفِعْل أقرب وهذا النص يقرر التمييز بين اسم المعنى واسم الذات فما كان في معنى الفِعْل والحدث فهو اسم معنى، وما كان في معنى الجثث والمكان فهو اسم ذات فالمعيار الذي استعمله وأشار إليه سيبويه في حديثه هو جعل اسم المعنى ما كان يدور في فلك الفِعْل، وأما ما كان يدور في فلك الفاعل والمفعول به ويقع به تأثيرًا محسوسًا فهو اسم ذات.

ولذا لا نجد العلماء يعتدون بالتعدي للفعل إلا إذا نصب مفعولًا به، ومع بقية المنصوبات لا يحكم عليه بالتعدي؛ لأن منصوبه يدور في فلك الفِعْل وهذا معيار تجد فيه تفريقًا بين اسم الذات واسم المعنى؛ حيث الفِعْل المتعدي يقع تأثيره على المفعول به وهو أمر خارج عن الفِعْل بينما المنصوبات الأخرى داخلة في الفِعْل وكل هذا ما يتعلق باسم المعنى

(١) الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر المعروف بسيبويه، عبدالسلام بن محمد هارون، : مكتبة الخانجي .القاهرة ،ط٣، .١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م : ١/٣٦-٣٧

فالمفعول به في غالبه اسم ذات خاصة مع أفعال الحواس التي تتعدى لمفعول واحد.

ولذا المفعول معه قد لا يقع فِعْل الفاعل عليه حقيقة فيكون معنى الفِعْل فيه اسم معنى ولذا فرق النحاة بين أجمع وجمع شركاءكم: مفعول معه منصوب ولا يجوز أن يكون «شركاءكم» معطوفا على «أمركم» لأنه لو كان كذلك لأصبح شريكا له في المعنى فيكون التقدير: اجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لأن فِعْل «أجمع» مختص بالمعاني دون الذوات.

تقول: أجمعت رأيي ولا تقل أجمعت شركائي بل قل جمعت شركائي.

الرأي اسم معنى ولا يمكن أن نتبينه بإحدى الحواس بينما الشركاء اسم ذات ويمكن أن نتبينه بإحدى الحواس(١).

وقد حكم النحاة على أن الفِعْل لا يتعدى إلى ضميره إذا كان من غير أفعال القلوب وقد سمع عدمتني، وفقدتني، ولكنه سماع لم يحكم بقياسه(٢).

وعندما وقع المفعول به اسم معنى مع أفعال القلوب جاز أن يتعدى الفِعْل المتصل بضمير أو المستكن فيه إلى مثله؛ لتعلق الفِعْل باسم المعنى وأثره معنوي يقول الزمخشري: وفي أفعال القلوب يجوز أن يتعدى فعلًا

(١) القواعد التطبيقية في اللغة العربية ، الدكتور نديم حسين دعكور: ٢٦٨/١.

(٢) أمالي ،ابن الشجري : ٤٦/١.

الضمير المتصل أو المستكن إلى مثله كقولك جعلتك أميرًا أي قدرت ذلك في نصيبك وإحسانك يجعلك نظيرًا بزيد(١).

من المسائل التي قد يكون من المناسب ذكرها هنا لتعلقها بالتعدية فقد علق النحاة على حذف حرف الجر مع الفِعْل اللازم ونصب الاسم في قول الشاعر أمرتك الخير راجع إلى نوع الاسم بين اسم الذات واسم المعنى وهذا ما فسروا به الشاهد:(٢)

أَمَرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وقال الأعلم: أراد الشاعر «أمرتك بالخير» فحذف ووصل الفِعْل ونصب، وسوغ الحذف والنصب أنّ «الخير» اسم دال على الحدث، يمكن وضع أن والفعل، موضعه «وأن» يحذف معها حرف الجرّ كثيرًا، تقول: أمرتك أن تفعل، تريد بأن تفعل(٣).

من مواضع اسم المعنى في الجملة الفعلية ما جاء في تعليلهم وسبب تسميتهم بأفعال القلوب، فقد ذكر النحاة أنها أفعال لا تصل إلى ذات المفعول وإنما هي من باب الإخبار عن ما حصل في النفس كأفعال الظن والشك واليقين يقول المبرد: (والفصل بين علمت وظننت وبابها

(١) التخمير، شرح المفصل : ١٨٦/٢.

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي من بحر البسيط، وهو من شواهد كتاب سيبويه انظر الكتاب، سيبويه، ١٧/١.وخزانة الأدب، للبغدادي: ١٢٤/٩.

(٣) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، ص ١١٧.

وبين سائر الأفعال أن علمت وبابها ليست أفعالًا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك.، فإذا قلت علمت زيدًا قائمًا فإنما أثبت القيام في علمك ولم توصل إلى ذات زيد شيئًا(١)

وقد فرق المبرد بين الأفعال المتعدية وأفعال القلوب، حيث يرى أن المتعدي إلى الذات فهو من باب الأفعال الحقيقية فضرب وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها، فما كان بعدها فله معناه وكذلك أعطيت وبابها نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت زيدًا ثوبًا إنما هي أفعال حقيقة ودفع كان منك إلى زيد، ونقل لمفعول إلى مفعول به فالدرهم والثوب منقولان وزيد منقول إليه(٢).

ولذا جاء التوجيه في إعراب، تصبب زيد عرقًا، على وجهين اسم ذات، أو اسم معنى، فالوجه الأول: أنه تمييز إذا أردت المائع، والوجه الثاني: مفعول لأجله أو مصدر مؤكد إذا أردت المصدر ومثله: دميت أصبعي دما(٣).

وكل ذلك راجع إلى الأثر الذي يعالجه الفِعْل، فإن كان فيها نقل من حيز إلى آخر فهو ذات، وإن كان مما يدرك بالعقل فهو اسم معنى، وذكر المبرد أن الفِعْل يتعدى وكل فِعْل تعدى أَو لم يَتَعَدَّ فَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى اسْم الزَّمَان، وَاسم الْمَكَان والمصدر، وَالْحَال، وَذَلِكَ قَوْلك: قَامَ عبد الله ضَاحِكًا يَوْم الْجُمُعَة عنْدك قيَامًا حسنًا؛ وَذَلِكَ أَن فِيهِ دَلِيلًا على هَذِه الْأَشْيَاء

(١) المقتضب ،المبرد: ١٨٨/٣.

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٨١.

فقولك: قَامَ زيد بِمَنْزِلَة قَوْلك: أحدث قيَامًا، وَتعلم أَن ذَلِك فِيمَا مضى من الدَّهْر، وَأَن للْحَدَث مَكَانًا، وَأَنه كَانَ على هَيْئَة وَكَذَلِكَ إِن قلت: قَامَ عبد الله ابْتِغَاء الْخَيْر، فَجئْت بِالْعِلَّةِ التي لَهَا وَقع الْقيام وكل مَا كَانَ فعله على (فِعْل) فَغير مُتَعَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لانتقال الْفَاعِل إِلَى حَال عَن حَال؛ فَلَا معنى للتعدي[1] وكل المتعديات التي ذكرها تدور مع الفِعْل فهي اسم معنى فكل الدلالات التي تعدى إليها الفِعْل ليست منقولة،وإنما تصف الفِعْل وهي اسم معنى وكذلك الحال لأنه مشتق من الفِعْل واسم المعنى لا يقوم بذاته فهناك ضمير يقوم به؛ ولذا هو أقرب إلى اسم المعنى.

وقول الكوفيين إن المفعول الثاني لظن حال وليس مفعولًا لاعتقاد أن الفِعْل لا يعمل في مختلفين وله أثر فيهما في وقت واحد[2] فلو فسر واشترط وقوعه اسم معنى لسقط هذا الدليل ولا يحتج به على البصريين.

ثانيًا: مسألة التمام والنقصان:

الفِعْل عندما يقوم به الفاعل ويتم المعنى به فقد اكتمل وأصبح تامًا ولا حاجة لأي معنى يمكن أن يضيفه على الجملة وخاصة ما يتعلق بالركنين للجملة، ولذا عبر عنها النحاة بالتمام والنقصان فإذا اكتفى الفِعْل بفاعله يكون الفِعْل تامًا وإذا لم يكتف بالفاعل فهو ناقص.

وعند التأمل في معاني الأفعال الناقصة فلا تكون ناقصة إلا عند افتقارها لمعنى من المعاني التي لا يمكن للفاعل أن يقوم به إلا بالاتصاف

(١) المقتضب للمبرد: ١٨٨/٣.

(٢) انظر المباحث اللغوية في العراق ص ١٨.

بهذا المعنى ولا يكفي في أداء المعنى اسم الذات منفردا، فاسم الذات دلالته التعيين فكانت الأفعال الناقصة تحمل معنى من المعاني التي يفسرها الخبر وهو اسم معنى فاسم الذات لا يقوم به لثباته وعدم تصرفه ودلالة الاسم هي الدوام والأفعال الناقصة لها معاني التجدد والحدوث والتحول وهذه المعاني لا يمكن أن يؤديه اسم الذات فكانت الحاجة قائمة إلى اسم المعنى في تركيب الأفعال الناقصة.

ولذا حكم النحاة أن ليس لا تكون إلا ناقصة؛ لأن معناها النفي وهو المعنى الوحيد الذي تؤديه، والنفي لا يقع على الذوات وإنما يقع على اسم المعنى ولا يمكن نفي الذات فالنفي يتعلق باسم المعنى الذي هو الخبر والنفي معنى من المعاني فيه من التحول والتجدد ما لا يخفى وهذا الدور لا يقوم به إلا اسم المعنى.

واقتران الباء بخبر ليس علل له النحاة بمعنى التعدية الذي يفيد التوكيد وليس هذا إلا في الباء فقط

إن حُرُوف الجرّ كلَّها توجب مَعَ تعديتها الفِعْل معنى كالتبعيض وَالْملك والتشبيه وَغير ذَلِك وَالْبَاء لَا توجب أَكثر من تَعديَة الفِعْل ولَذَلِك اسْتعْملت فِي القَسَم وَهُوَ بَاب التوكيد(١).

وعقد سيبويه بابًا في كتابه سماه نصب المصدر على الظرفية وجعله ظرفًا منصوبًا على الاتساع ولعل الفروق التي وضعها بين اسم الصفة والاسم تبين لنا معالم لاسم المعنى فالظرفية الزمانية تدور في

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٧٣.

فلك الفِعْل واسم المعنى فالزمن هو المشترك بينهما، وحديث سيبويه في جعل الرفع فرقًا بين اسم الصفة والاسم نظرة كان أساسها موضع الاسم من الظرفية الزمانية التي لا ينفك اسم المعنى منها حيث يدور في فلك الزمن، وهو من لوازم الفِعْل؛ وكان الاسم المقابل لاسم الصفة من خصائصه الرفع، بل يرى أن الرفع من خصائص الأسماء وموضع من مواضعه وقد أورد ذلك تفريقًا جميلًا بين اسم الصفة والاسم في موضع نيابة الاسم عن الحين والزمن قال سيبويه: وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لاتقع مواقع الأسماء[1] وذكر أنها لا تكون إلا حالًا أي الصفة، وعلل بأمثلة تفيد أن الصفة لا تقوم إلا بالأسماء وتقع حالًا فلو قلت أتيتك جيدًا صح ولا يصح بجيد إلا بزيادة موصوف قبلها بدرهم جيد.

ولعل هذا يكشف لنا افتقار الصفة إلى غيرها وهنا يأتي وجه الشبه بالفعل وهذا ما يشير له علماء النحو.

ثالثا: اسم المعنى بين الظرفية الزمانية والمكانية.

إفراد الحديث عن الظرفية وعلاقة اسم المعنى بها في هذا المبحث من باب البيان وزيادة إيضاح للمسألة فقد ترد التسمية وتزاحم الظرفية في المعنى، وخاصة فيما يتعلق بالظرفية الزمانية، والحديث عنها في الجمل الفعلية هي موضع الإشكال، فالنصب على الظرفية مع الفِعْل يرد

(١) الكتاب : ١١٦/٢.

لكن اشترط النحاة أن يكون ظرف الزمان لا يدل على زمن بعينه، فإذا دل على زمن معين ابتعد عن الوصفيه يقول السهيلي:إذا كان الظرف مشتقا من فعل تعدى الفعل إليه بنفسه، لأنه في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يخبر عنها، ومن هذا النحو ما ذكره في فصل غدوة وعشية من امتناع تلك الأسماء من التمكن لما فيها من معنى الوصف، وقال وإن كنا قد قدمنا أن هذه المعاني أوصاف للأوقات فليس بمناقض لما قلناه آنفا، لأن هذه الأوقات قد توصف بهذه المعاني مجازا، وأما في الحقيقة فالأوقات هي الفلك، والحركة لا توصف بصفة معنوية، لأن العرض لا يكون حاملا للوصف.(١)

فاسم المعنى له دلالة مطلقة متعلقة بالفعل وليست دالة على اسم يمكن وصفه وهذا معيار من معايير النحاة في ذكر التفريق بين المصدر والاسم، كسحر في بعض الأمثلة واليوم إذا كان محدد المعالم يمكن تعيينه فهو أقرب إلى الاسمية وإن كان الزمن من لوازم الفعل الذي يقترب منه اسم المعنى.

المبحث الرابع: أثر الموقع الإعرابي على اسم المعنى في تحديد معناه.

ظهر واضحًا في إعراب المصدر الثلاثي حيث تعدد التوجيه، والحاصل أننا وجدنا اضطرابًا في مراعاة المعنى من ناحية والمعنى المعجمي للاسم من ناحية أخرى، ولو حاولنا وضع المسألة بين أمرين:

(١) نتائج الفكر، للسهيلي ،ص.٢٩٩.

اسم الذات، واسم المعنى فقد كان من المشترك في الصيغة، فحضرت الثنائية في تحديد التوجيه، وانقسام التوجيه بينهما في الإعراب.

ويمكن أن نضبط ذلك بتحديد إطار اسم المعنى والمساحة التي يدور فيها، فموقعه في الجملة الفعلية يتحدد معنى الاسم من خلال موقعه والدور الذي يؤديه من خلال موقعه فإعراب اسم المعنى يتجه نحو الفِعْل، وبهذا يمكن لنا تحديد بوصلة الإعراب ونضع فرقًا واضحًا بين اسم الذات واسم المعنى في إعراب الجملة الفعلية، فاسم المعنى يدور في فلك الفِعْل ويتجه نحوه فقد يكون توكيدًا له أو علة من علله، أو يوضح معناه، أو يبين نوعه، وعدده، ولذا جاءت المنصوبات متعددة لتبين جانبًا من جوانب الفِعْل، وإذا كان المنصوب أثرًا من آثار الفِعْل فيكون مفعولًا به، أو كان فاعلًا لذلك الفِعْل، وبذلك يتحدد عند المعرب أنه اسم ذات وليس اسم معنى.

ويمكن لنا تقسيم الجملة الفعلية إلى قسمين: الأول ما يتعلق بالفعل والثاني: ما يتعلق بالفاعل

فالقسم الأول: الفِعْل، وهو الركن الأول للجملة الفعلية، يتعلق به اسم المعنى علة وتوكيدًا وبيانًا لعدده ونوعه.

والقسم الثاني: الفاعل الركن الثاني للجملة، فلا يفسر حركة الفِعْل إلا الفاعل وغالبًا يكون اسم ذات وما أحدث أثراً هو الفاعل، وكل أثر له مفعول به، وإذا استعمل الفاعل واستعان بآلة لفعل الفاعل فهو ذات، وتبعًا لذلك نجد الجملة العربية إذا كانت التعدية بحرف جر ندرك معنى

الحرف إذا كان فيه معنى الاستعانة، أو المجـــاوزة، أو الاســـتعلاء، أو التبعيض فإن هذه المعاني تظهر في أسماء الذوات، ولذا يحصل التناوب بين حروف الجر إذا كان التناوب بين اسم معنى واسم ذات، فهـــذا مـــن المواضع الجلية الواضحة في استعمالات حروف الجر.

وقد ورد كثيرًا ما يشير إلى ذلك عند النحاة، فنجد أن ما يتعلق بالفعل يذكر أن العلل تدور في مساحة الفِعْل ولا تخرج عن دلالته، فقـــالوا أن العلل لا تكون من الذوات، وما يشعر بالعلية إلا الحدث والمصدر اســـم للحدث، فلا يجوز: جئتك السمن والعسل" بالنصب؛ لأنه اســـم عـــين لا مصدر(١).

وقد جاء خلافهم كثيرًا مع المصدر الثلاثي الذي يتفق وزنه مع وزن الأسماء الثلاثية؛ ولذا نجدهم يختلفون في إعراب تلك المصـــادر التـــي جاءت على وزن فِعْل وفُعْل وفِعْل وقد ألمح إلى ذلك السهيلي في نتائجه لكثرة مجيء اسم المصدر على هذه الأوزان (٢) فالموقعية لها أثرها في تحديد معناه وقد اعتمد الموقعية كثير من اللغويين ومنهم تمام حسان في كتاب مناهج البحث في اللغة مع أنه فرق بـــين مـــنهج النحـــو ومـــنهج الصرف فالنحو يعتمد دراسة العلاقات بين أبوابه(٣).

(١) شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية ،بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ ٢٠٠٠م :٥٠٩/١.

(٢) نتائج الفكر ص ٣٧٣.

(٣) مناهج البحث في اللغة تمام حسان ص١٧٨وص٢٢٦.

وقد فرّق المعجم العربي بين المصدر واسمه، ووضع فروقًا ومعايير ترشد لمعرفة الفرق بينهما، ومن المعايير المهمة للتفريق بين المصدر واسم المصدر الإعراب؛ بل كان دليلًا قويًا للتفريق بينهما فكلمة أهلاً نرى لها وجوهًا في الإعراب ولكل إعراب تفسير وتأويل يقود كل وجه من وجوه الإعراب إليه فإما أن يكون مصدرًا أو اسم مصدر أو اسم جنس والأمثلة كثيرة وواضحة في ذلك، وقد حاول الصرفيون ضبط الكلمات والصيغ فجاء المعجم يبين ذلك ويفرق بين كلمات منها الغُسل والغَسل، بالضم والفتح وطُهور، وطَهور، ووضوء بالفتح والضم.

وذكر سيبويه أن مسجد بالكسر لم تذهب به مذهب الفِعْل ولكنك جعلته اسمًا لبيت، فكلام سيبويه أنه لم يذهب به مذهب الفِعْل، أي: لم يكن في دلالة الفِعْل وفي مجال معناه فقد انتقل إلى مسمى عين، ولذا فرقت العرب بين مسجد بالفتح والكسر، وقد ورد التفريق بين المصدر الذي يذهب به مذهب الفِعْل والاسم الذي لم يذهب به مذهب الفِعْل وهو تفريق بين اسم المعنى واسم الذات حيث يرون أن المكسور اسم ذات والمفتوح اسم معنى، ومن ذلك منعطف بالفتح والكسر، والكشاح بالفتح والكسر وتقول وسمت البعير وسما وكشحته كشحا، فالفرق في الدلالة واضح بين المصدر الذي يذهب به مذهب الفِعْل، والكسر اسم لأثر الفِعْل.

وفي الجملة الاسمية كل ما يتعلق بالخبر يكون مساحته ودوره غالبًا على اسم المعنى، وعندما يستقل اسم المعنى في دلالته ولا يفتقر إلى اسم الذات فيمكن وضعه في موضع المبتدأ وقد أشرنا لمثل هذا فيما قبل.

ولذا فإن معايير التفريق بين أنواع الفعل اللازم والمتعدي تعتمد على ثلاثة معايير الدلالة، والتركيب، والصيغة؛ ولذا جاء هذا البحث ليضع بعض الفروق بين اسم الذات واسم المعنى.

المبحث الخامس: أغراض استعمال اسم المعنى في التركيب:

لم تغفل الدراسات اللغوية الغرض من استعمال الاسم تقديما أو تأخيرا، أو ذكرا وحذفا، فقد استكملوا الحديث تفصيلا وبيانا، لكن الحديث عن استبدال اسم المعنى باسم الذات، والعكس لم أجد له إلا إشارات متفرقة، وتعليلات مقترنة بمواضع محددة، ولعل الحديث عن العلة، والكشف عنها يوضح ما نصبوا إليه ؛فقد جاءت هذه الأغراض بجامع يجمعها مع اسم المعنى، فمن خلال خصائص اسم المعنى يمكن أن نتحصل على هذه المعاني التي تدور في فلك الزمن، ومبتعدة عن المكان والتعيين، ولا شك أن الوظيفة التركيبية صانعة بعلاقاتها تلك الأغراض في الكلام،

وتحصيل تلك الأغراض البلاغية من التركيب هي أغراض معنوية طريقها اسم المعنى؛ لأن اسم الذات يعدل عن معناه الحقيقي إلى مجازه، أو من وجه شبهه، أو استغراقه لجميع أفراده.

ويمكن لنا أن نحصر الحديث عن أغراض اسم المعنى في الأمور التالية:

الإيجاز والاختصار:

من أهم الأغراض البلاغية التي تسعى البلاغة إلى تحقيقه الإيجـــاز، فما رأيته يفيد المعنى دون نقص فيه فإن البلاغة أن يأتي بأقل الألفـــاظ، ونبه العلماء إلى هذا الغرض الذي يصحبه عدول عن الأصل فقد تحتاج إلى تفسير المراد، وتقدير محذوف ليتسق المعنى ويتجه الكلام.

العموم:

العموم ظاهر وبين في اسم المعنى ؛ بل عد علماء التفسير وأصول الفقه اسم المعنى عمدة العموم من اسم الذات، ومن إشارات العلمـــاء أن اسم الذات من مواضع التعيين، ومقتضى التعيين وإفادتـــه الخصـــوص، واسم المعنى مقتضاه العموم، ويتضح ذلك فـــي دلالتـــه وتنوعهـــا فـــي المشتقات منه ؛ولذا كانت دلالته في العموم أوضح و أقدر، وبالنظر إلى مكانته في الاشتقاق؛ تبين جليا واتضحت دلالة عمومه، فاســـم الفاعـــل، واسم المفعول، والمشتقات هي في أصلها من اسم المعنـــى، بـــل قيـــاس المشتقات منه، ولعل العموم من الفروق الواضحة بين اسم الذات واســـم المعنى، ولتوضيح صورة العموم في اسم المعنى، التعويل على المصدر فقد كانت حاضرة سواء في التفريع منه إلى المعاني المحتملة، أو ذكـــر أصل المشتق لتوجيه المعاني المحتملة.

وقد حرص المفسرون على حمل الآية على العموم ما وجدوا لـــذلك سبيلا وخاصة ما يتعلق باسم المعنى الذي يحمل معاني العموم واشتماله

على المعاني الكثيرة وسنقف على ذلك من خلال ضرب الأمثلة لثلاثة وجوه:

الأول: تقدير المعمول المحذوف، فعندما يقدر المحذوف اسم معنى فهو يشمل مشتقاته، وقد ورد في قول الله تعالى: ﴿ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾سورة: النجم،آية:٢٦. ليشمل الشافع والمشفوع، وعلى هذا فسر المحذوف.

والثاني: تأويل الاسم بالمعنى للاتساع في صور دلالته، ومن ذلك اسم التجارة، جعلت معنى وليست الأعيان المتداولة لتشمل جميع ضروب التجارة المختلفة، فيمكن أن يؤخذ منه اسم الفاعل واسم المفعول وبقية المشتقات. قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ

ومن ذلك تفسير الكلالة في قول الله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ سورة: النساء،آية:١٧٦. ومن تفسيراتهم ما نص على المراد العموم (فإن الكلالة مصدر، وهو اسم للمعنى الذي يجمعهما. فسُمّي به الوارث تارة والموروث تارة)[١]

(١) تفسير الراغب الأصفهاني : ١١٣٢/٣.

وقد نص بعض المفسرين على معنى المصدر حيث قال:(والظاهر أن الكلالة مصدر يقع على الوارث وعلى الموروث. والمصدر قد يقع للفاعل تارة وللمفعول أخرى)[1].

وهو أمر ظاهر لمن تأمله، وهو حاصل بالمقارنة و التباين الذي يحصل بينه وبين اسم الذات ولزيادة المسألة وضوحا ما نصت عليه القاعدة التفسيرية والأصولية في حذف المعمول يفيد العموم، فعندما يقدر المحذوف اسم معنى فهو يشمل مشتقاته، وقد ورد في قول الله تعالى: ﴿ ۞ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦]

الثالث: القول بالمصدرية في الكلمة وترجيح ذلك للعلة المذكورة في اشتماله وعمومه، يقول السمين الحلبي في الدرر"مَسْكَنِهِمْ" يُحْتمل أَنْ يرادَ به المكانُ، وأَنْ يُرادَ به المصدرُ أي: السُّكْنى. ورجَّحَ بعضُهم الثاني قال: لأنَّ المصدرَ يشملُ الكلَّ فليس فيه وَضْعُ مفردٍ مَوْضِعَ جمع بخلافِ الأول؛ فإنَّ فيه وَضْعَ المفرد مَوْضِعَ الجمعِ كما قَرَّرْتُه)[2].

وكذا لفظ ما ترجح أن تكون المصدرية لاشتمالها على المعاني المرادة في السياق.

والأمثلة وافرة في تفسيرات علماء التفسير المعتمدة على اسم المعنى، بوجوه مختلفة تقديرا وتأويلا وترجيحا

(١) تفسير القاسمي = محاسن التأويل : ٤٥/٣.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ١٧٠/٩.

التشبيه والمبالغة والتوكيد:

جمع ابن جني في خصائصه بين هذه الأشياء في حديث واحد، وبين ذلك في بيت واحد وخرجها تخريجا سيكون قاعدة متساوية في جميع ما يماثله ونظائره يقول في خصائصه: قال الشاعر(١)

تغلغلَ حُبُّ عَثْمةَ في فؤادي فباديه مع الخافِي يسيرُ

"أي: فباديه إلى الخافي يسير" أي: فباديه مضمومًا إلى خافيه يسير. وذلك أنه لما وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع به؛ ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول:(٢)

شَكَوْتُ إليها حُبَّها المُتغلْغِلا فمَا زادَها شَكوايَ إلّا تدلُّلا

فيصف بالمتغلغل ما ليس في أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل، إنما وصف يخصّ الجواهر لا الأحداث؛ ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لا بُدَّ أن يتجاوز مكانًا إلى آخر. وذلك تفريغ مكان وشغل مكان. وهذه أوصاف تخص في الحقيقة الأعيان لا الأحداث. فهذا وجه الاتساع.

وأما التشبيه فلأنه شبَّه ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل، وأما المبالغة والتوكيد فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية(٣).

---

(١) البيت لعبيد الله بن مسعود الهذلي من بحر الوافر انظر الحماسة: ٢/ ٢٩٨والأغاني لأبي فرج :٨/٩٤.ومنهم من نسبه للحارث ابن خالد بن العاص بن هشام المخزومي.

(٢) البيت من بحر الطويل في كتاب الخصائص لابن جني بدون نسبة

(٣) الخصائص،لا بن جني : ٢/ ٤٤٦.

فقد بين ابن جني حقيقة التشبيه الذي يكون من المعاني المرادة من اسم المعنى فوضع وصف المحسوس مكان غير المحسوس والغرض هو التشبيه، وقد زاد هذا المعنى المبالغة والتوكيد ولا يمكن أن تتم هذه المعاني إلا بدلالة اسم المعنى عليها، فالتوكيد معنوي وكذلك التشبيه والمبالغة تابعة لهما.

ويبرز معنى التشبيه في تركيب الجملة الاسمية إذا كان الخبر اسم ذات والمبتدأ اسم ذات، وكثرته في الأمثلة كثيرة بل قيام التشبيه على هذا الأمر واتساع المعنى أحد الطرق الرئيسة فيه، ولعل نقل الحقيقة إلى المجاز في الجمل الفعلية والاسمية هذا سبيله وهذا طريقه.

فموضع الخبر يكون متعلقًا بالوصف والحدث وأكثره لا يكون طريقه إلا الحدث والفعل، فإذا جاء مكانه اسم الذات فإن الموقع الإعرابي يكسبه معنًى جديدًا لا يمكن أن يكون تكرارًا لاسم الذات فينصرف إلى التشبيه الذي يكون خبرًا وهنا نقل الاسم من الحقيقة إلى المجاز.

والوصف بالمصدر فقد حمله النحاة على المبالغة يقول ابن جني: فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا[1].

(١) الخصائص :٢٠٤/٢.

فعندما نخبر عن الذات باسم معنى فإن النحاة يفسرونه بمعنى من معاني الفِعْل، وأن حضور التشبيه، والمبالغة، والتوكيد، لا يفارق توجيهات النحاة وتفسيراتهم للشواهد ومنها الشاهد:

فإنما هي إقبالٌ وإدبار

أن يكون من هذا، أي: كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وذات إدبار(١).

ولن نرجح بين توجيهات النحاة ونعقد المقارنة بين أقوالهم، فسوف نكتفي بذكر المعاني التي اتفقوا على وجودها من تشبيه، ومبالغة وتوكيد، ولا يمكن أن تتم هذه المعاني إلا عن طريق اسم المعنى.

يقول ابن جني: وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها نحو: قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضًا للغرض أو كالنقض له. فلذلك قلَّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثًا أو مجموعاً(٢).

فالمصدر في أول أحواله أبلغ ويدل على المبالغة، والأصل التذكير؛ لأن المصدر اسم جنس المعاني فالوصف به أبلغ وهذا ما نص عليه ابن

(١) الخصائص :٢/٢٠٥.

(٢) الخصائص : ٢/٢٠٩.

جني بقوله: علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني "كما غيرها" أجناس للأعيان نحو: رجل وفرس وغلام ودار وبستان(١).

(١) الخصائص : ٨/٢٠٨.

الخاتمة

الحمد لله على تمام فضله ونعمته، والصلاة والسلام على رسوله الكريم

اسم المعنى أحد الأقسام الرئيسة في تقسيمات الاسم من حيث حصول دلالته على الأسماء الذهنية التي لا يكون توارده منفردًا مستقلًا في دلالته؛ لذا كانت دلالته تتضافر في تشكيلها عناصر مشكلة ومنها الزمانية والمكانية، وهما عناصر الإفادة لتركيب الجملة، فحضور الذات له أهميته في تشكيل المعاني، وتعلق الخيال بها لتعرف وتخصص الإفادة من التركيب، ولذا كان الافتقار من المعايير التي يعرف بها اسم المعنى ويفرق بينه وبين اسم الذات، ولعل الفعلية ورائحتها كان اسم المعنى يشتمل عليها أو يتلبس بها من قريب أو بعيد.

إن هذه الدراسة حاولت تجمع وتصف ما ورد من علل جامعة لاسم المعنى، وتظهر حقيقة التأويل والتفسير للإعراب والتعدد في التوجيه.

هذه الدراسة تدعو الباحثين للتتبع اسم المعنى في النصوص العربية الفصيحة، ودراستها دراسة تطبيقية؛ لتكشف عن سر التحولات التي تعتري هذا الاسم بقسميه الذات والمعنى.

وتوصي هذه الدراسة لوضع معايير التباين بين اسم الذات واسم المعنى لما لهما من تأثير في معرفة الدلالة.

كما توصي هذه الدراسة في وضع الملامح التي تمايز بين اسم الذات واسم المعنى لوضع البرامج والتطبيقات الحاسوبية التي تسهم في تسهيل البحث وتربط المعاني ببعضها.

وفي الختام أشكر كل من أسهم وساعد في هذا البحث.

كما أشكر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن فهي البيئة العلمية التي تسهم في تذليل الصعاب أمام الباحثين.

قائمة المراجع

١-القرآن الكريم.

٢-أسرار العربية. تأليف عبدالرحمن بن محمد الأنصاري أبي البركات كمال الدين.ت ٥٧٧هـ نشر:دار الأرقم بن أبي الأرقم. الطبعة الأولى:١٤٢٠.١٩٩٩م

٣-الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت ٣١٦هـ. تحقيق عبدالحسين الفتلي. نشر: مؤسسة الرسالة. بيروت.

٤-: أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.

٥-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)المحقق:يوسف الشيخ محمد البقاعي الناش: دار الفكر ط١

٦- الايضاح للزجاجي: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك الناشر: دار النفائس - بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٧-البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلس ت٧٤٥هـ تحقيق:صدقي بن محمد جميل نشر: دار الفكر.بيروت. الطبعة ١٤٢٠هـ.

٨- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي. نشر: الدار التونسية. سنة ١٩٨٤هـ.

٩-التركيب والدلالة والسياق دراسة نظرية،المؤلف د. محمد أحمد خضير الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، سنة النشر،٢٠١٠.

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،المؤلف: أبو حيان الأندلسي،المحقق: د. حسن هنداوي

الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

١١- تفسير الراغب الأصفهاني المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩.

١٢- التعريفات.الجرجاني.تحقيق.عبدالمنعم الحفني.دار الرشاد القاهرة.

١٣- تفسير الرازي لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي.نشر دار إحياء التراث العربي.بيروت.الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي. تحقيق: د. عبدالرحمن بن علي سليمان. نشر: دار الفكر العربي. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

١٥- الحجة للقراء السبعة –لأبي علي الفارسي تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي.

١٦- الخصائص لابن جني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨- دارسات في فقه اللغة – د.صبحي بن إبراهيم الصالح ت ١٤٠٧هـ نشر دار العلم للملايين. الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ:١/١٨٢.

١٩- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السَّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف، تحقيق أحمد مُحمَّد الخرَّاط، ط٣، دمشق، دار القلم، ٢٠١١م.

٢٠- دلائل الإعجاز:لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني تحقيق: محمود بن محمد شاكر نشر:مطبعة المدني القاهرة دار المدني بجدة الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ.

٢١- السماع والقياس رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (المتوفى: ١٣٤٨هـ)الناشر:دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

٢٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني نشر. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

٢٣-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠.

٢٤- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب،الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٢٥- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء.موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف

بابن يعيش وبابن الصانع ت ٦٤٣هـ. قدم له: د. أميل بديع يعقوب نشر.دار الكتب العلمية.بيروت.الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٦- شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير المؤلف: القاسم بن الحسين الخوارزمي صدر الأفاضل المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي سنة النشر: ١٩٩٠.

٢٧- شرح تسهيل الفوائد: المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢٨- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد. نشر: دار الكتب العلمية.بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لأبي عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين المعروف بابن هشام. تحقيق عبدالغني الدقر. نشر الشركة المتحدة للتوزيع.سوريا

٣٠- شرح كتاب سيبويه.لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني. رسالة دكتوراه لسيف بن عبدالرحمن العريفي إشراف الدكتور سهو العتيبي.

٣١-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي

المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: ١٤١٧ – ١٩٦٦ط: ١.

٣٢- صحيح مسلم –لمسلم بن الحجاج أبي الحسن تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.نشر:دار أحياء التراث العربي.بيروت.

٣٣- علم الدلالة بين النظر والتطبيق.أحمد الكراعين.المؤسسة الجامعية.بيروت.

٣٤- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: محمد باسل عيون السود. نشر دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م.

٣٥- الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر ابي بشر المعروف بسيبويه. تحقيق: عبدالسلام بن محمد هارون. نشر: مكتبة الخانجي.القاهرة.الطبعة الثالثة.١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م

٣٦- القواعد التطبيقية في اللغة العربية المؤلف: نديم حسين دعكور الناشر مؤسسة بحسون سنة النشر: ١٤١٩ – ١٩٩٨ الطبعة: ٢

٣٧- النحو الوافي. عباس حسن ١٣٩٨هـ. نشر:دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة.

٣٨- لسان العرب: تأليف محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأفريقي ت ٧١١هـ نشر:دار صادر.بيروت. الطبعة الثالثة. ١٤١٤هـ.

٣٩- اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان عمر. نشر عالم الكتب. الطبعة الخامسة. ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.

٤٠- اللباب في علل البناء والإعراب المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤١- المباحث اللغوية في العراق، جواد، مصطفى. مكان، النشرة القاهرة، الناشر، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية،تاريخ النشر.١٩٥٥.

٤٢- محاسن التأويل المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلميه - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

٤٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها المؤلف: الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين المحقق: محمد جاد المولى - محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي الناشر: المكتبة العصرية مصورة عن طبعة عيسى البابي الحلبي.

٤٤- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي.د أحمد مختار عمر مع فريق عمل نشر عالم الكتب القاهرة.الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٤٥-معجم اللغة العربية المعاصرة،د.أحمد مختار عمر، نشر عالم الكتب، القاهرة ط١ سنة١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٦- المقتضب المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب.

٤٧- مناهج البحث في اللغة، المؤلف: تمام حسان، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة النشر: ١٩٩٠

٤٨- نتائج الفكر. لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي ت ٥٨١هـ نشر:دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.